والثلاثة من الاخر والاولان جاز لان استيجار البقر باجر مجهول
واما ان يكون اثنان من احدهما او اثنان من الاخر وهو على ثلاثة اوجه
وذلك لانه تكون الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل من احدهما
والباقيان من الاخر والاولان جائزان دون الاخيرين لان الاضافة بينت
الارض والعمل وكذا بين البقر والارض وعن ابي يوسف جواز هذا فروع
لو دفع ارضا الى رجل ثلاثين سنة على ان ما زرع فيها من حنطة او شعير
او شيء من غلة الصيف والشتا فبينهما نصفان وما غرس فيها من كرم
او كرم او نخل فهو بينهما اثلاثا لصاحب الارض ثلثه وللعامل ثلثان
فهو جائز على ما شرط سوا زرع الكل على احد النوعين او زرع نصفها
وجعل في بعضها كرما فهو جائز ايضا في ظاهر الرواية ولو دفع ارضا مزارعة
على ان يزرعها ببذره ويقره على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا
وبعضها سمسما فما زرع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها
شعيرا فلرب المال ثلثه وما زرع فيها سمسما فلرب الارض منه
ثلثاه وهو فاسد كله بخلاف ما تقدم لان هاهنا نص على التبعيض
فقال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا ليس له ان يزرع
كلها احد الاصناف وانما يزرع كل نوع في بعض وذلك البعض مجهول في الحال
وعند التفاوت البذر في الارض ايضا لانه اذا زرع بعضها لحنطة لا يدري ما
اذا زرع في ناحية اخرى وليس عليه ان يزرع فكان العقد فاسدا
واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر ثم ينبغي كما في فتاوى قاضي
خان رجل دفع ارضه الى رجل بغير امره ببذر نفسه فله ان يطالبه
بحصة الارض فان كان العرف جاريا في تلك الناحية بالنصف او الثلث او
شيء مقدر شايع يجب ذلك المقدار الذي يجري به العرف والعادة في كتاب
المزارعة جرت بين رجلين ابي احدهما ان يبيعه فقال يجبر على ذلك
واذا فسد المزارع قبل ان يرفع الى القاضي وامره بذلك ثم امتنع صار اذا
افسده كما في جواهر الفتاوى في شرط البذر على المزارع ثم ان رب الارض
زرعها ببذره وان دفعها على وجه الامانة فمزارعة بينهما والا فنقض
للمزارعة دفع المزرع المدرك مزارعة بالنصف للمحتطب الاجير وفي غير
المدرك يجوز دفع الارض المستاجرة من الاجير مزارعة جاز ان كان البذر
من المستاجر ولو دفعه معاملة لا يجوز قلت قالوا في الحيل ولهذا
فلان في المال لا يجوز وفي الاجارة يجوز وهو الاصح وفي الحيل استاجر
ارضا ثم استاجر صاحبها ليعمل فيها كان جائزا وكذا اذا دفع المستاجر
الارض الى صاحبها مزارعة وكان البذر من قبل المستاجر جاز على قول من يجوز
الاجارة انتهى وفي المنهاج اذا قال صاحب الارض والبذر من شرطت الثلث

وقال

وقال المزارع النصف وعشرة اقفزة فالقول قول الدافع عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى وقالا القول قول المزارع وفي السراجية اذا
دفع ارضه مزارعة فاسدة فحرث المزارع وحفر الانهار ثم امتنع
صاحب البذر عن المزارعة فعليه اجر مثل عمل المزارع وجب الارض
قال كنت اجيري وزرعته ببذري والمزارع قال كنت اكارك
وزرعت ببذري فالقول للمزارع مذكور في الفتاوى واذا صحت
المزارعة فالخارج يكون على الشرط لصحة الالتزام ولا شيء للعامل اذا لم
يخرج شيء لان استحقاقه بالشركة في الخارج ولا شركة في الخارج
ويجبر من ابى ايا امتنع على المضي الارض البذر فانه لا يجبر عند الاداء
فانه لا عكنه المضي الا باتلافه ماله وهو القاء البذر على الارض
ولا يدري هل يخرج ام لا فحضار ام لا نظير ما لو استاجره ليهدم داره
ثم امتنع وان امتنع العامل اجبر على العمل لانه لا يلحقه به ضرر
ومتى فسدت المزارعة والخارج لرب البذر لانه نماء ملكه
ويكون للاخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزاد على الشرط
لان صاحب البذر هو المستاجر والاجير هو الاجير على ما بينا والواجب
في الاجارة الفاسدة اجر المثل على ما بينا على ما عرف في موضعه
وعند محمد بالغا ما بلغت وقيل الخارج لصاحب الارض ويصير
مستقرضا للبذر قابضا له بالقاء البذر في ارضه والاول اصح ثم قيل ان كان
البذر لصاحب الارض ويصير مستقرضا للبذر قابضا له بالقاء البذر في ارضه طاب
له الفضل وان لم يكن له لا يطيب له فيتصدق بما زاد على البذر في الارض
وان لم يخرج شيء في الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر
مثل الارض والبقر وان كان قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل
ذكره الحاوي القدسي وفي شرح الكنز للزيلعي يجوز ان ذكر انه اذا لم يخرج
شيء في المزارعة الصحيحة فلا شيء للعامل قال بخلاف ما اذا فسدت
المزارعة ولم تخرج الارض شيئا حيث يستحق اجر المثل لزمة الذمة
وعدم الخروج لا يمنع حقوقه في الذمة انتهى واذا امتنع رب الارض
من الارض من المضي فيها اي في المزارعة والارض في الارض وقد كرب العامل
في الارض فلا شيء له في مقابلة الكرب اي في مقابلة عمله اذا عمله اذا يقوم
بالعقد وقد قوبله يجوز من الخارج ولا خارج وليس توفي اي ليس من رب
الارض العامل بان يعطيه شيئا ديانة اي يلزمه فيما بينه وبين
الله تعالى ان يعطيه شيئا ديانة اي يلزمه فيما بينه وبين
الله تعالى ان يعطيه اجر مثل عمله كيلا يكون مغرورا مما حمته
لانه يقضى به وهو ممنوع فتح يقتضي بان يوفيه اجر حنطه وتفسخ
المزارعة بدين محتوم الى بيعها اذا لم ينبت الزرع لكن يجب ان

قبله ج